

The relationship between the sciences of Hadith (Prophetic traditions) and the Arabic language

Dr. Abdussalam Alhadi Alazhari *

Department of Islamic Studies, School of Humanities, Libyan Academy for Postgraduate Studies, Libya

*Corresponding: hesnawi41@gmail.com

العلاقة بين علمي الحديث النبوي واللغة العربية

د. عبد السلام الهادي الأزهرى *

قسم الدراسات الإسلامية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا

Received: 25-05-2026; Accepted: 28-06-2026; Published: 02-07-2026

Abstract:

This research explores the relationship between the science of Hadith and the Arabic sciences, both conceptually and in terms of their importance. It then examines the nature of this connection, which includes the critique of Hadith in light of the Arabic sciences, the importance of the chain of transmission (isnad) in both Hadith and Arabic studies, and the need to avoid grammatical errors in Hadith. The research also highlights that understanding Hadith through the lens of Arabic grammar, morphology, and rhetoric aids in comprehending its meaning. The research concludes that a strong relationship exists between the sciences of Hadith and the Arabic sciences. It also demonstrates the importance of the chain of transmission in transmitting knowledge and its role as a crucial tool for clarifying facts. Furthermore, scholars of Hadith paid close attention to the Arabic language, making it a fundamental requirement for the critique and understanding of Hadith, such as paying close attention to grammatical inflection and avoiding grammatical errors in Hadith.

Keywords: Prophetic traditions, Arabic language, relationship, understanding, criticism.

المخلص

يتناول هذا البحث بيان العلاقة بين علمي الحديث النبوي وعلوم العربية، من حيث المفهوم والأهمية، ثم بيان وجه الصلة بينهما، والتي من بينها نقد الحديث في ضوء علوم العربية، ومعرفة الإسناد وأهميته في علوم الحديث والعربية، والاحتراز من اللحن في الحديث النبوي، وأن مما يعين على فقه الحديث فهمه في ضوء علوم العربية، من نحو وصرف وبلاغة. وخلص البحث إلى أن هناك علاقة متينة بين علمي الحديث وعلوم العربية، كما ظهرت أهمية الإسناد في نقل العلوم، وأنه وسيلة مهمة في بيان الحقائق، كما اعتنى علماء الحديث النبوي باللغة العربية، وجعلوها شرطا مهما في نقد الحديث وفهمه، كالعناية بالإعراب والتحذير من اللحن في الحديث.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي، اللغة العربية، العلاقة، الفهم، النقد.

المقدمة

الحمد لله خلق الإنسان، علم البيان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، بيّن الدين أفضل بيان، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:
فإن الله تعالى أرسل رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم معلما ومبينًا، فكان لسانه أفصح لسان، وحديثه أوضح بيان، ولما كانت اللغة العربية وسيلة مهمة لفهم الكلام والتخاطب بين الناس، كان لا بد من بيان العلاقة بينها وبين علم الحديث النبوي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أهمية الدراسات البيئية في تكامل العلوم، وأنها محتاج بعضها لبعض، ومعرفة أوجه العلاقة بين علوم الحديث وعلوم العربية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في طرح التساؤل الآتي: ما أوجه العلاقة بين علمي الحديث النبوي وعلوم العربية؟

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت هذه المسألة، ودراساتي هذه تضاف لتلك الجهود التي تسلط الضوء على هذه القضية.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن.

خطة البحث:

اقتضت الخطة أن تقسم إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.
المبحث الأول/ نقد الحديث في ضوء علوم العربية.
المطلب الأول / الإسناد وأهميته في علوم الحديث والعربية.
المطلب الثاني / الاحتراز من اللحن في الحديث.
المطلب الثالث /رواية الحديث بالمعنى.
المبحث الثاني/ فهم الحديث في ضوء اللغة.
المطلب الأول/ معرفة ألفاظ غريب الحديث.
المطلب الثاني/ أهمية علمي النحو والصرف في فهم الحديث.

تمهيد

مفهوم الحديث النبوي:

أ – الحديث لغة: الجديد من الأشياء، ويطلق على الخبر، فهما مترادفان والجمع أحاديث⁽¹⁾.
ب – الحديث اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة⁽²⁾. وينقسم إلى:

- علم رواية: وهو العناية بنقل الحديث وضبطه وتحرير ألفاظه.
- علم دراية: يُميز المقبول من المردود، وعلم الجرح والتعديل وتواريخ الرواة، وعلل الحديث، وغيرها⁽³⁾.
المقصود بعلوم اللغة العربية:

هي كل مكونات اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة، وهي ما تُسمى بعلوم الآلة؛ لأنها الوسيلة الوحيدة التي تُسعف الباحث أثناء عملية الاشتغال، وبها يتم رفع اللبس في أي إشكال وقع للباحث، وبها يستطيع

(1) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، 177/3، وتاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي، 208/5. مادة (حدث).

(2) ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، 14/1.

(3) ينظر: محمود حجازي، علم اللغة العربية، ص71.

المرء ضبط كتاباته. وحظيت علوم اللغة بمكانة كبيرة منذ القديم، مما جعل العلماء يهتمون بها ويدرسون بعض علومه مجتمعة، مثل النحو والصرف اللذان لا ينفصلان في الكتب القديمة (4).

المبحث الأول/ نقد الحديث في ضوء اللغة.

سلك علماء الحديث في التعامل مع روايات الحديث وفق قواعد علمية؛ لبيان الرواية المقبولة من المردودة، ومن هذه القواعد: "عدم مخالفة الحديث للعربية"، ويشمل ذلك الإسناد والمتن، فهذا المزني يقول في مقدمة كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال): "ينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حصل طرفاً صالحاً من علم العربية: نحوها ولغتها وتصريفها، ومن علم الأصول والفروع، ومن علم الحديث، والتواريخ، وأيام الناس، فإنه إذا كان كذلك، كثر انتفاعه به، وتمكن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك خصوصية المحدث التي من نالها، وقام بشرائطها ساد أهل زمانه في هذا العلم، وحشر يوم القيامة تحت اللواء المحمدي إن شاء الله تعالى" (5).

المطلب الأول/ الإسناد وأهميته في علوم الحديث والعربية.

السند: هو سلسلة الرواة التي حصل بها تلقّي الخبر، والسند: ما قبالك من الجبل وعلا عن السفح. وفلان سَنَدٌ، أي معتمدٌ. وسَنَدْتُ إلى الشيء أسنُدُ سُنُوداً، وأسَنَدْتُ بمعنى. وأسَنَدْتُ غيري. والإسنادُ في الحديث: رَفَعَهُ إلى قائله (6).

اهتم المسلمون بالأسانيد وأولوها من العناية ما تستحقه وبزوا في ذلك غيرهم من الأمم، فلا يكاد علم من علوم الشريعة الإسلامية يخلو منها، إلا أنها قد تكون في علم أظهر وأقوى منه في علم آخر، فالعلوم المنقولة كالقرآن والسنة النبوية والتفسير واللغة لا تستغنى عنها، وإن كانت الحاجة إليها في نقل القرآن والحديث أقوى وأكد، لما يترتب على صحة السند وضعفه من ثبوت القرآن وصحة المقروء وثبوت الشريعة وأحكامها المستنبطة من الأحاديث الواردة في العبادات والمعاملات (7).

- قال أبو عبد الله الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً" (8).

والأصل المعتمد عليه صحة السند في السماع واستقامة الوجه في العربية وموافقة الرسم (9). وقد أشار ابن الأنباري أنه يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله (10). وقال أيضاً: "المُرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يَرُوِيَ ابنُ دريد عن أبي زيد وهو غيرُ مقبول؛ لأن العدالة شرطٌ في قبول النَّقْلِ" (11).

وقد يستعمل الإسناد في نقل الأشعار كما فعل ذلك أبو علي القالي: "وأنشدني أبو بكر محمد بن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي:

حتى إذا ما الغيث قال رجسا ... يمعس بالماء الجواء معسا
قال: الجواء: بطن الوادي.

وأنشدني أيضاً بهذا الإسناد: طبطبة الميث إلى جوائها
قال: الطبطبة: صوت تلاطم الماء (12).

(4) ينظر: ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، ص 160. وعبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، 1/ 23.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 156/1.

(6) ينظر الجوهرى، الصحاح في اللغة، 333/1. الجديع، تحرير علوم الحديث، 23/1.

(7) الأمين، الإسناد عند علماء القراءات، ص150.

(8) معرفة علوم الحديث، ص6.

(9) ينظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 276/1.

(10) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص85، 81.

(11) ينظر ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص90. السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 96/1.

(12) أبو علي القالي، المقصور والممدود، ص433.

كما استعمل علماء العربية صيغة التحمل والأداء – كما هي عند علماء الحديث – في نقل الأشعار، ومن ذلك: قال أبو علي القالي: أشدني أبو بكر بن الأنباري قال: قرئ على أبي العباس أحمد بن يحيى لأبي حية النميري وأنا أسمع: وَخَبَّرَكَ الْوَأَشُونَ أَنْ لَنْ أَحْبَبَكُمْ ... بَلَى وَسُئِرَ اللَّهُ ذَاتَ الْمُحَارِمِ (13).
ويزيد ابن السراج النحوي الأمر تجلية بقوله: "وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه" (14).
فما سبق يتضح اشتراك علمي الحديث والعربية في أهمية الاعتناء بالإسناد ودوره في نقل المعرفة.

المطلب الثاني/ الاحتراز من اللحن في الحديث.

يُقصد باللحن: الميل عن جهة الاستقامة، يُقال: لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق (15)، وقد خصص نقاد الحديث أبواباً خاصة بمسألة اللحن في الحديث، كونه يؤثر في معناه، ومن ثم الاستدلال به، ومن أقوال الصحابة في ذلك: كتب عمر رضي الله عنه: "تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تعلمون القرآن" (16).

- قال الشعبي: "لَا بَأْسَ أَنْ يُقَوَّمَ اللَّحْنُ فِي الْحَدِيثِ" (17). حتى لا يُسمع خطأ، فيتناقله السامعون.
وكان يوصي بعضهم بعضاً بتصويب اللحن: فعن عفاة الصَّفَّار قال: "مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ حَمَّادًا كَانَ لَا يَلْحَنُ، وَقَالَ حَمَّادٌ: مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي عَنْ قَتَادَةَ لَحْنًا فَعَرِّبُوهُ، فَإِنَّ قَتَادَةَ كَانَ لَا يَلْحَنُ" (18).

وقد أشار الشاطبي إلى خطورة هذا الأمر، فقال: "كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك قد يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه، والصحابة رضوان الله عليهم برآء من ذلك؛ لأنهم عرب لم يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلم، ثم من جاء بعدهم ممن ليس بعربي اللسان تكلف ذلك حتى علمه، وحينئذ داخل القوم في فهم الشريعة وتنزيلها على ما ينبغي فيها" (19).

كذلك من وسائل نقد متن الحديث التي قَعَدَهَا الْمُحَدِّثُونَ: أن يكون مخالفاً للعربية بركاكة عبارته وسماجتها بحيث يمجُّها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفظن (20).
يقول ابن أبي حاتم: "ويُقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة" (21).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد يقع الخطأ في رسم الكلمة، كتصحيف أسماء الرواة، وهنا يأتي علم الكتابة وهو علم بأصول يُعرف بها تأدية الكتابة على الصحة، وفائدته وثمرته حفظ الإنسان من الخطأ واللحن ومعرفة الألفاظ في الكتابة؛ وذلك لأنها نائبة عن التكلم، فالخطأ فيها يُعدُّ لحنًا كالخطأ فيه، بدليل أن عمر رضي الله عنه ورد إليه كتابٌ من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه إذ كان عاملاً له على البصرة، فأرسل إليه أن اضرب كاتبك سوطاً، فإنه لحن في كتابة كلمة كذا (22).
إن: من الأمور المهمة في معرفة صحة الحديث وضعفه: معرفة مدى موافقته للفصاحة والبعد عن الركاكة.

(13) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 127/1.

(14) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، 105/1.

(15) الزمخشري، أساس البلاغة، 163/2.

(16) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 1009/2.

(17) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص524.

(18) الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة علم الرواية، ص196.

(19) ينظر الشاطبي، الاعتصام، 264/3.

(20) ينظر ابن القيم، المنار المنيف، ص99.

(21) الجرح والتعديل، 351/1.

(22) ينظر أبو الوفاء الهويريني، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ص80، 81.

عن وكيع قال: "أُتيتُ الأعمش أسمع منه الحديث وكنت ربما لحننت فقال لي: يا أبا سفيان تركت ما هو أولى بك من الحديث، فقلت يا أبا محمد: وأي شيء أولى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملى عليّ الأعمش النحو، ثم أملى عليّ الحديث"⁽²³⁾.

ومما يدخل في اللحن: التصحيف في الحديث، وهو: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها⁽²⁴⁾. وقد شدّد المُحدِّثون على أن لا يُروى الحديث بقراءة لحن أو مُصحّف، وأن طريق السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط⁽²⁵⁾.

وغايتهم من ذلك هو حماية باب الإصلاح والتغير؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم، فلا بد من ذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل⁽²⁶⁾.

ومن العناية بلفظ الحديث بما يوافق العربية: أن من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض، أما التصحيح: فهو كتابة صح على الكلام أو عنده ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه صح ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه وأما التضبيب ويسمى أيضا التمريض فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظا أو معنى أو ضعيف أو ناقص مثل: أن يكون غير جائز من حيث العربية أو: يكون شاذاً⁽²⁷⁾. ومن علماء العربية الذين صنّفوا في تصحيف الأحاديث:

- أبو أحمد العسكري، (تصحيفات المحدثين).
- أبو سليمان الخطابي كتاب (إصلاح غلط المحدثين)، الذي يقول في مقدمته: "هذه ألفاظ من الحديث يرووها أكثر الرواة والمُحدِّثين ملحونةً ومُحرّفةً، أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها، وفيها حروفٌ تحتملُ وجوهاً اخترنا منها أئبئها وأوضَحها"⁽²⁸⁾
- السيوطي، كتاب (التطريف في التصحيف).

المطلب الثالث/ رواية الحديث بالمعنى.

تكمّن علاقة رواية الحديث بالمعنى بعلم العربية في اشتراط الامام بالعربية لمن يريد الرواية بالمعنى، يقول الخطيب البغدادي: "ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا، منها: أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا بما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبيق وجه يخاف فيه إحالته للحديث"⁽²⁹⁾.

إن دقة المقاييس التي وصلت بها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تنهض حجة دامغة على أن أقواله نقلت معربة أيضاً، فقد كان الرواة على نقل أحاديث النبي أحرص منهم على أشعار الجاهليين، وكانوا يعتقدون أن هذا الأمر دين، فبالغوا في رواية الحديث باللفظ، وشدّدوا في روايته بالمعنى؛ وأداء بعضهم شيئا من الحديث بلهجته الخاصة لا يعني أداءهم إياه متجرداً من الإعراب، فهو على كل حال نُطقٌ عربيٌّ لا مطعن عليه ولا شبهة فيه، وظاهرة الإعراب واضحة فيه، إلا أن الأمانة العلمية تقضي بذكر الراوي وذكر لهجته، لكيلا يخفى شيء من أحوال رجال السند⁽³⁰⁾.

وكذلك من لحن من المحدثين كما يلحن الرواة، ما كانوا يقصدون إلى التساهل في النحو، وإنما يريدون أن يتخففوا من كل عمل شخصي لهم في الرواية؛ لأنهم نقله، وإنما يبلغ الناقل الشيء كما سمعه دون تغيير، ولا زيادة، ولا نقصان.

(23) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، 26/2.

(24) السخاوي، فتح المغيب بشرح الفية الحديث، 456/3.

(25) الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، ص143.

(26) القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص186.

(27) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص213.

(28) إصلاح غلط المحدثين، ص19.

(29) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، 121/1.

(30) ينظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص122.

المبحث الثاني/ فهم الحديث في ضوء اللغة العربية.

إن الإمام بعلوم العربية أمر في غاية الأهمية لمن أراد فهم نصوص الشريعة، خاصة وأن الناس في ابتعاد عن الفصحى وعن معاني اللغة ودقائقها، من هنا اعتنى العلماء بهذه القضية وألوهها أهمية كبرى من خلال جعلها شرطاً من شروط الاجتهاد، وضابطاً من ضوابط فهم النصوص الشرعية⁽³¹⁾.

فعن بريدة بن الحصيب قال: كنا نؤمر أن نتعلم القرآن ثم السنة ثم الفرائض ثم العربية الحروف الثلاثة يعني الجر والنصب والرفع⁽³²⁾.

وهذا ما قرّره الشاطبي بقوله: "والأقرب في العلوم إلى أن يكون هكذا علم اللغة العربية، ولا أعني بذلك النحو وحده، ولا التصريف وحده، ولا اللغة، ولا علم المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان ألفاظاً أو معاني كيف تصورت، ما عدا الغريب، والتصريف المسمى بالفعل، وما يتعلق بالشعر من حيث هو الشعر كالعروض والقافية، فإن هذا غير مفقود إليه هنا"⁽³³⁾.

فالاختلاف منشؤه أحد أمرين: ضعف في اللغة العربية واستعمالاتها، أو جهل بمقاصد الشريعة، أو هما معا⁽³⁴⁾.

فبعد التأكد من ثبوت الحديث تأتي مرحلة الفهم والتحليل، وقد سلك شراح الحديث طرقاً في تحليل الحديث، يأتي في مقدمتها علوم العربية كفتح الباري وعمدة القاري.

قال أبو عبد الله الحاكم: "النوع العشرون من هذا العلم معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة"⁽³⁵⁾.

قال القاضي عياض أثناء ذكره ما ينبغي لطالب الحديث أن يتقنه: "ثم معرفة غريب متونه وتفسير ألفاظه، ثم معرفة ناسخه من منسوخه، ومفسره من مجمله، ومتعارضه ومشكله، ثم التَّفَقُّه فيه واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه، وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها، ووفق مختلفها على الوجوه المفصلة وتنزيلها، ثم النشر..."⁽³⁶⁾.

المطلب الأول/ معرفة ألفاظ غريب الحديث:

غريب الحديث هو الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلّة استعمالها⁽³⁷⁾. وللتأكد من دلالة اللفظ في الحديث لا بد من الرجوع لأهل العربية، ولهذا لما سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث قال: سلوا أهل الغريب، فإنني أكره أن أتكلم في الحديث بالظن⁽³⁸⁾. ومن الأمثلة على ذلك:

1 - عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَسْتُ مِنْ دَدٍ , وَلَا دَدٌ مَيِّ " , قال علي بن المديني: سألت أبا عبيدة صاحب العربية عن هذا، فقال: يقول: لست من الباطل، ولا الباطل مني. قال الشيخ: " وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: الدد هو اللعب واللهو"⁽³⁹⁾.

2 - عن سفيان قال: لما قدم الأعمش فحدث بهذا الحديث: «كَانَ يَنْحَوُّنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهِيَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا» قال له أبو عمرو بن العلاء: إنما هو "يتخوننا" فقال الأعمش: والله لتسكتن أو لأعرفنك أنك لا تحسن من العربية شيئاً.

3 - قوله: (باب إذا بدره البزاق) أنكر السروجي قوله: (بدره) وقال المعروف في اللغة بدرت إليه وبادرته. وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة فيقال: بادرته كذا فبدرني أي سبقني.

المطلب الثاني/ أهمية علمي النحو والصرف في فهم الحديث.

أولاً: علم النحو:

(31) ينظر سندس العبيد، الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، ص64.

(32) ينظر القاضي عياض، الإماماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص215.

(33) ينظر الشاطبي، الموافقات، 5/52.

(34) ينظر الشاطبي، الموافقات، 3/213.

(35) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص257.

(36) القاضي عياض، الإماماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص30.

(37) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص272.

(38) عبد الرؤوف المناوي، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، 2/125.

(39) السنن الكبرى للبيهقي، ح20965، 10/366.

مما يساعد في فهم الحديث وبيان معانيه علم النحو، الذي به تعرف أحوال الكلمات، وقد اعتنى بهذا العلم علماء كثيرون، فعن الجرّمي قال: أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. قال: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار، فقال: أنا سمعت الجرّمي يقول هذا، وأوماً بيده إلى أذنيه، وذلك أن أبا عمر الجرّمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش⁽⁴⁰⁾.

أي أن الجرّمي استغل الدلالات المختلفة التي ربطها سيبويه بالتركيبة اللغوية في إثراء المعاني المستنبطة من الأحاديث النبوية. وكثرة الدلالات يدل على كثرة الجوانب الفقهية التي يمكن أن تُعطى بهذه الدلالة⁽⁴¹⁾. دراسة نظام الجملة، من حيث ترتيب أجزائها، وأثر كل جزء منها في الآخر، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربطها، وبعض هذه البحوث تدرس عند العرب في "علم النحو"⁽⁴²⁾.

وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب كاختلافهم في قوله عليه السلام «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»⁽⁴³⁾. فالحنفية ترجح فتح ذكاة الثانية على مذهبا في أنه يذكي مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته.

فإذا أهمله السامع إذ لم ينتبه لوضع الخلاف فيه، فإذا نوزع في إعرابه وضبطه ورجع إلى كتابه فوجده مهملاً بقي متحيراً أو جسر على الضبط بغير بصيرة ويقين⁽⁴⁴⁾.

وقد صنّف بعض العلماء كُتُباً مخصوصة في إعراب الحديث النبوي، مثل:

- العكبري، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث.
- السيوطي، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث.
- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح.

حيث صنّفه ابن مالك من مجالس اليونيني في تحقيقه لروايات صحيح البخاري، وكانت طريقتة في ذلك أنه إذا مرّ من الألفاظ يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية، قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك، فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه.

كما أن اليونيني استفاد من حضور ابن مالك، حيث يقول: "بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزيمة الأدب الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجبالي أمد الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصحّحت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر"⁽⁴⁵⁾.

■ كذلك سأل النووي ابن مالك على مسائل سألتها النووي في ألفاظ من الحديث.

فهذا التكامل بين هؤلاء العلماء يدل على أهمية العلمين: الحديث والعربية.

وقد ذكر معظم من صنّف في علوم الحديث إلى أنه ينبغي لطالب الحديث أن يكون عارفاً بالعربية⁽⁴⁶⁾.

قال الأصمعي: "أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن

يقول السيوطي: "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويجه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها وشروط أدائها وسماعها حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع"⁽⁴⁷⁾.

إذ بتعلمها أولاً ستقيم اللسان ويحفظ من اللحن والزلل؛ ولأن كثرة اللحن في الكلام تُحرّف معانيه، فتؤدّي بذلك إلى مساوئ لا تخفى.

وفي زماننا هذا لا بد من التركيز على هذه الأولوية، وإعطائها الأهمية الكبرى، وحث المعلمين على ذلك.

(40) ينظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص75.

(41) ينظر إيهاب عبد الحميد، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، ص121.

(42) ينظر رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص10.

(43) أخرجه الترمذي، أبواب الأظعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين، ح1476، وقال حديث حسن. 72/4.

(44) ينظر القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقبيد السماع، ص150.

(45) ينظر القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 40/1.

(46) ينظر أحمد شاکر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص301.

(47) السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، 7/1.

- عدم المجاملة في الخطأ:

بمعنى عدم إجازة من لا يُتقن العربية، وقد تكرر تصرف المُحدِّثين في مجالس كثيرة. قال الدارُفُطِيُّ: حدثنا ابن سعيد، حدثنا أخو حمدان الكِنْدِيُّ، سَمِعْتُ عبد الله بن الوليد صعودًا يقول كان محمد بن الحسن يجالسه الفراء، فكان الفراء عنده يومًا، فقال: الفراء قل رجل أمعن النظر في فن من العلم إلا سهل عليه غيره، فقال: له محمد فأنت الآن قد أمعنت النظر في العربية، فنسألك عن مسألة في الفقه، فقال: هات، قال ما تقول في رجل صلى، فسها، فسجد، فسها في السجود، ففكر ساعة، فقال: لا شيء عليه، قال ولم لا؟ قال لأن المصغر عندنا لا يصغر، وأما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام، فقال: له محمد ما ظننت آدميا يلد مثلك⁽⁴⁸⁾.

ثانياً: علم الصرف:

علم الصرف يعنى بدراسة البنية، أو البحث في القواعد المتصلة بالصيغ، واشتقاق الكلمات وتصريفها، وتغيير أبنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة⁽⁴⁹⁾. وقد اعتنى المحدثون بمباحث الصرف ووظفوها في شرح الأحاديث، كما فعل بدر الدين العيني في عمدة القارئ⁽⁵⁰⁾.

وفي الحديث: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَيْتَ " قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: هِيَ لُغَةٌ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ: «فَقَدْ لَغَوْتَ»⁽⁵¹⁾.

قال أهل اللغة: يقال لغا يلغو كغزا يغزو، ويقال لغى يلغى كعمى يعمى، لغتان الأولى أفصح، وظاهر القرآن يقتضي هذه الثانية التي هي لغة أبي هريرة، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾⁽⁵²⁾. وهذا من لغى يلغى ولو كان من الأول لقال والغوا بضم الغين، قال ابن السكيت وغيره: مصدر الأول اللغو، ومصدر الثاني: اللغي، ومعنى فقد لغوت: أي قلت اللغو⁽⁵³⁾.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد إتمام هذا البحث فقد توصلت إلى نتائج وتوصيات جاءت على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1. هناك علاقة متينة بين علوم الحديث وعلوم العربية، مما يدل على تكامل العلوم بينهما.
2. ظهرت أهمية الإسناد في نقل العلوم، وأنه وسيلة مهمة في بيان الحقائق.
3. اعتنى علماء الحديث النبوي باللغة العربية، وجعلوها شرطاً مهماً في نقد الحديث وفهمه.
4. العناية بالإعراب والتحذير من اللحن سمة بارزة عند علماء الحديث.
5. التبادل المعرفي بين علماء الحديث وعلماء العربية، حيث تبين مراجعتهم لبعضهم البعض في المسائل العلمية، كابن مالك واليونيني.
6. لعلمي النحو والصرف أهمية بالغة في فهم الحديث النبوي.

ثانياً: التوصيات:

1. العناية بعلمي الحديث والعربية وعقد الندوات والدراسات التي تُبرز القواسم المشتركة بينهما.
2. وضع مقررات علمية يُطبَّق فيها التكامل المعرفي بين علمي الحديث والعربية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

(48) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 224/16.

(49) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص10.

(50) عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، 14/1، 41، 56.

(51) أخرجه مسلم، 583/2.

(52) سورة فصلت: 26.

(53) شرح النووي على مسلم، 138/6.

- [1] ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تحقيق عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.
- [2] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند.
- [3] ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة: الثانية، 1391هـ - 1971م.
- [4] ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- [5] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م.
- [6] ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، المحقق: عصام شقيو، دار الهلال، بيروت، 2004م.
- [7] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.
- [8] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.
- [9] أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1435هـ.
- [10] الأمين، محمد بن سيدي، الإسناد عند علماء القراءات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 129 - السنة 37 - 1425هـ.
- [11] البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1424هـ - 2003م.
- [12] الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.
- [13] الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة 1407هـ - 1987م.
- [14] الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م.
- [15] حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- [16] الخطابي، حمد بن محمد، إصلاح غلط المحدثين، المحقق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م.
- [17] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي تاريخ بغداد، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.
- [18] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- [19] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، 1432هـ.
- [20] الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404هـ.
- [21] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة 1417هـ - 1997م.
- [22] الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف.

- [23] الرّببدي، محمد بن محمد، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.
- [24] الزمخشري، محمود بن عمرو، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
- [25] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيـث بشرح الفية الحديث، تحقيق عبد الكريم بن عبد الله الخضير، محمد فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- [26] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ - 1974 م.
- [27] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهـر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- [28] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، حَقَّقه وَقَدَّم له: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، 1414 هـ - 1994 م.
- [29] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الرحمن الشقير وآخرون، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
- [30] الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، إبراهيم بن موسى، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى 1417 هـ - 1997 م.
- [31] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى 1379 هـ - 1960 م. الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
- [32] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1417 هـ/1997 م.
- [33] الطيبي، الحسين بن محمد، الخلاصة في معرفة الحديث، تحقيق أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.
- [34] عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
- [35] العبيد، سندس عادل، الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 1437 هـ - 2016 م.
- [36] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389 هـ/1969 م.
- [37] العسكري، الحسن بن عبد الله، تصحيحات المحدثين، المحقق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1402 هـ.
- [38] العكبري، عبد الله بن الحسين، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، دار ابن رجب، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- [39] الغماري، أحمد بن محمد، الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1391 هـ.
- [40] الفراهيدي، الخليل بن أحمد العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- [41] القاضي عياض، عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1379 هـ/1970 م.
- [42] محمد بن محمد، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- [43] المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 هـ - 1980 م.

- [44] مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- [45] المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، تحقيق المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1999م.
- [46] النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392هـ.
- [47] الهوريني، نصر يونس، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- [48] إيهاب عبد الحميد، قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة: دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، 2016م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJHAS and/or the editor(s). AJHAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.